***كلمة سلطنة عمان***

***يلقيها معالي الدكتور عبدالله بن محمد السعيدي الموقر***

***وزير العدل والشؤون القانونية***

 ***في الاستعراض الدوري الشامل الثالث للسلطنة***

 ***قصر الأمم المتحدة - جنيف بتاريخ 21 من يناير 2021م***

***شكرًا سعادة الرئيس***

 *أودُّ بالنيابةِ عن وفدِ سلطنةِ عمانَ أن أتقدمَ بالشكرِ والتقديرِ إلى مجلسِكم الموقرِ، وأخصُّ بالشكر المفوضيةَ الساميةَ لحقوقِ الإنسان، وأعضاء الترويكا كل من جمهورية مالاوي وجمهورية أوزبكستان، وأوكرانيا.*

 *ويسرني أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفيرة نزهة خان المندوبة الدائمة لجمهورية فيجي على تبؤها رئاسة مجلس حقوق الإنسان للعام الحالي .*

*وإنه ليُسعدُنا أن نكونَ معكم اليومَ لنشاطرَكم التقدمَ الذي أحرزناهُ منذ الاستعراضِ الدوريِّ الشاملِ الثاني لحقوقِ الإنسانِ الذي أجريناه في الخامسِ من نوفمبرَ من عام 2015م وما حققناه من إنجازاتٍ في مجالِ حقوقِ الإنسان.*

*و رغم الظروف الحالية الصعبة التي يمر بها العالم جراء تفشي جائحة كرونا (كوفيد 19) وما سببته من تحديات غير أن السلطنة أبت إلا أن تكون حاضرة في مجلسكم الموقر لتقديم تقريرها الثالث وهذا ما يؤكد بجلاء على حرص سلطنة عمان الدائم على الالتزام والوفاء بتعهداتها الدولية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.*

*ومما لا شك فيه أن الحوارَ الذي نُجريهِ معكم اليومَ في إطارِ عمليةِ الاستعراضِ الدوريِّ الشاملِ يمثلُ فرصةً مواتيةً لسلطنةِ عمانَ لدعمِ جهودِها في مجالِ تعزيزِ وحمايةِ حقوقِ الإنسان.*

 *إن سلطنةَ عُمانَ، ومنذ شُروعِها في عمليةِ إعدادِ تقريرِها الأولِ، أولت بالغَ العنايةِ والاهتمامِ لهذه التقاريرِ، واحترامِ نظامِ الاستعراضِ الدوريِّ الشاملِ وأهدافِهِ النبيلةِ التي توفرُ الفرصةَ للدولِ لمراجعةِ وتقييمِ وتطويرِ قوانينِها وتدابيرِها الوطنيةِ المتعلقةِ بحقوقِ الإنسانِ، بُغيةَ مواءمتِها مع المعاييرِ الدوليةِ الساميةِ، ومن منطلقِ هذه القناعةِ، قام مجلسُ الوزراءِ في سلطنةِ عُمانَ بتشكيلِ لجنةٍ وزاريةٍ تشملُ عضويتُها كافةَ الوزاراتِ والأجهزةِ الحكوميةِ المعنيةِ بالشأنِ الحقوقيِّ، وكَلَّفها بإعدادِ التقريرِ الدوريِّ، والإشرافِ على دراسةِ وتنفيذِ التوصياتِ التي تتمخضُ عن مناقشةِ تقاريرِها الوطنيةِ في إطارِ الاستعراضِ الدوريِّ الشاملِ.*

*ووفقَ هذه المنهجيةِ، قرَّر مجلسُ الوزراءِ في جلستِهِ رقم 22/2016، تكليفَ اللجنةِ القانونيةِ المُنبثقةِ عن اللجنةِ الوزاريةِ، بمتابعةِ التوصياتِ التي قَبلتها السلطنةُ عندَ مناقشةِ التقريرِ الدوريِّ الشاملِ الثاني للسلطنةِ. حيث تم قبولُ مائةٍ وتسعٍ وستين (169) توصيةً، بشكلٍ كليٍّ أو جزئيٍّ، من أصلِ مائتين وثلاثٍ وثلاثين (233) توصيةً، تَلقتها في الجولةِ الثانيةِ للمراجعةِ، وأخذت بالعلمِ بـثمانٍ وعشرين (28) توصيةً، ولم تحظَ ستٌّ وثلاثون (36) توصيةً بالإجماعِ المطلوبِ؛ وقد عقدت اللجنةُ القانونيةُ سلسلةً من الاجتماعاتِ في هذا الإطارِ، كما نظَّمت عددًا من الورشِ والملتقياتِ مع العديدِ من مؤسساتِ المجتمعِ المدنيِّ والجهاتِ الحكوميةِ في السلطنةِ، لبحثِ مقترحاتِها حولَ السبلِ المثلى لمتابعةِ نتائجِ الاستعراضِ، وعمليةِ إعدادِ التقريرِ الثالثِ، على نحو جماعيٍّ ومشتركٍ شكلًا ومضمونًا.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

*واجهت بلادي في بدايةِ العامِ الماضي 2020م، حدثًا جسيمًا ومؤلمًا للشعبِ العمانيِّ، ففي العاشرِ من ينايرَ من العامِ المنصرمِ انتقل إلى رحمةِ اللهِ السلطانُ قابوسُ بنُ سعيدٍ المُعظمُ – طيب اللهُ ثراهُ – وهو الأبُّ المُؤسسُ لدولةِ عُمانَ الحديثةِ، وكان راسمًا ومنشئًا وداعمًا للمكانةِ الدوليةِ التي تحظى بها عمانُ حاليًا ودورِها في إرساءِ دعائمِ السلمِ والأمنِ والعدالةِ والتعاونِ بين مختلفِ الدولِ والشعوبِ، ومعززًا لحقوقِ الإنسانِ، بما في ذلك احترامُ المواثيقِ والمعاهداتِ الإقليميةِ والدوليةِ وقواعدِ القانونِ الدوليِّ لحقوقِ الإنسانِ.*

*وقد كان هذا الحدثُ الجللُ بمثابةِ تحدٍ كبيرٍ لكافةِ وحداتِ وهيئاتِ الدولةِ المختلفةِ ولفاعليةِ النظامِ الأساسيِّ للدولةِ، وبحمدِ اللهِ وتوفيقِهِ أثبتت عمانُ للعالمِ أجمعَ متانةَ ورسوخَ بنيانِها القانونيِّ والمؤسسيِّ ؛ حيث أدى تطبيقُ الإجراءاتِ التي نصَّ عليها البابُ الأولُ من النظامِ الأساسيِّ للدولةِ ذاتِ الصلةِ بانتقالِ ولايةِ الحكمِ إلى ضمانِ انتقالٍ سلميٍّ وسلسٍ للسلطةِ، الأمرُ الذي تم خلالَ ساعاتٍ معدودةٍ ابتداءً من إعلانِ شغورِ منصبِ السلطانِ مرورًا باجتماعِ مجلسِ العائلةِ المالكةِ ومجلسِ الدفاعِ لتثبيتِ مَنْ أوصى بهِ جلالةُ السلطانِ في رسالتِهِ، وانتهاءً بتأديةِ مولانا جلالةِ السلطانِ هيثمِ بنِ طارقٍ -حفظه اللهُ ورعاهُ - اليمينَ القانونيةَ المنصوصَ عليها في المادةِ (7) السابعةِ من النظامِ الأساسيِّ للدولةِ في جلسةٍ مشتركةٍ لمجلسي عمانَ والدفاعِ، إيذانًا بممارسةِ السلطانِ الجديدِ صلاحياتِهِ القانونيةَ كرئيسٍ للدولةِ.*

***سعادةَ الرئيسِ، السيداتُ والسادةُ،***

 *يسرني أن أحيطَ مجلسَكُمْ الموقرَ علمًا بأنه قد تم في يوم الحادي عشرَ من هذا الشهرِ إصدارُ نظامٍ أساسيٍّ جديدٍ للدولةِ، حيثُ أكّد هذا النظامُ الجديدُ ــ حسبما أشارت إليه ديباجتُهُ ــ أنه صدر لتعزيزِ الحقوقِ والواجباتِ والحرياتِ العامةِ، وداعمًا لمؤسساتِ الدولةِ ومرسخا لمبدأِ الشورى، وقد وَضعت نصوصُ النظامِ الأساسيِّ الجديدِ للدولةِ آليةً محددةً ومستقرةً لانتقالِ ولايةِ الحكمِ في السلطنة، كما أكد هذا النظامُ على مبدأِ استقلالِ القضاءِ وسيادةِ القانونِ كأساسٍ للحكمِ، علاوةً على التأكيدِ على دورِ الدولةِ في كفالةِ تمتعِ المواطنين والمقيمين على أرضِها بصفةٍ قانونيةٍ بالمزيدِ من الحقوقِ والحرياتِ ومن أهمِّها:*

* *المساواةُ بين المرأةِ والرجلِ ورعايةُ الطفلِ والأشخاصِ ذوي الإعاقةِ والنشءِ والشبابِ وأنَّ القضاءَ مستقلٌ ولا سلطانَ على القضاةِ في قضائِهم لغيرِ القانونِ.*
* *إلزاميةُ التعليمِ حتى مرحلةِ التعليمِ الأساسيِّ، وتشجيعُ إنشاءِ الجامعاتِ والبحثِ العلميِّ ورعايةِ المبدعين والمبتكرين.*
* *الحقُّ في الحياةِ والكرامةِ الإنسانيةِ والحياةِ الآمنةِ وحرمةُ الحياةِ الخاصةِ لكلِّ إنسانٍ.*
* *أنَّ السجونَ هي دورٌ للإصلاحِ والتأهيلِ وتخضعُ لإشرافٍ قضائيٍّ، ويُحظرُ فيها كلُّ ما ينافي كرامةَ الإنسانِ أو يعرضُ صحتَهُ للخطرِ.*
* *معَ التأكيدِ على نهجِ الدولةِ في إرساءِ نظامِ الإدارةِ المحليةِ، والدورِ الذي تقومُ به المجالسُ البلديةُ المنتخبةُ.*

*وقد أفرد هذا النظامُ بابًا خاصًا لمجلسِ عمانَ، يتضمنُ اختصاصاتِهِ التشريعيةَ والرقابيةَ، ويؤكدُ على دورِهِ ومساهمتِهِ الشاملةِ في مسيرةِ التنميةِ الشاملةِ للوطنِ.*

 *كما أفرد هذا النظامُ فصلًا خاصًّا للسلطةِ القضائيةِ مبينًا فيه الضماناتِ التي يتمتعُ بها القضاةُ أثناءَ ممارستِهِمْ عملَهُمْ باستقلالٍ تامٍّ ودونَ تدخلٍ من أيِّ جهةٍ أخرى واعتبارَ مثلِ هذا التدخلِ جريمةً يعاقبُ عليها القانونُ، فضلًا عن التأكيدِ على دورِ المحاماةِ باعتبارِها مهنةً حرةً تشاركُ السلطةَ القضائيةَ في تحقيقِ العدالةِ، وسيادةِ القانونِ وكفالةِ حقِّ الدفاعِ، مع تمتُّعِ المحامين بكافةِ الضماناتِ اللازمةِ لممارسةِ حقِّ الدفاعِ أمامَ المحاكمِ.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

 *يوضح التقرير الذي بين أيديكم الآن، الجهود الصادقة التي بذلتها بلادي سلطنة عمان من أجل تنفيذ التوصيات التي قبلتها، والتي من شأنها تعزيز حقوق الإنسان في السلطنة، ولعل من أبرز الإنجازات التي تحققت في صعيد تنفيذ هذه التوصيات ما يأتي:*

1. *الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م.*
2. *الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.*
3. *الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.*
4. *سحب التحفظ على الفقرة (4) من المادة (15) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).*

 *وانطلاقًا من سعي سلطنة عمان الحثيث لاستيفاء التقارير الدورية المطلوبة منها من الهيئات التعاهدية، ومواصلة للجهود التي تبذلها في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، قامت خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (2016-2020)، باستعراض تقاريرها الدورية لتنفيذ أحكام الاتفاقيات الدولية الآتية:*

1. *اتفاقية حقوق الطفل (CRC).*
2. *اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العُنصري (CERD).*
3. *اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CERAW).*
4. *اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRDP).*

*وقَدمت السلطنة في التاسع من مايو 2019م الوثيقة الأساسية الموحدة المعدّلة بشأن حُقوق الإنسان التي تُشكِّل جزءًا من التقارير المقدمة من الدول الأطراف. واستعرضت تقريرها الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2030 في يوليو 2019م.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

*إن المتتبع لمسيرة التنمية الشاملة في سلطنة عمان منذ عام 1970م وحتى الآن، يجد أنها تضع المواطن العماني ركيزة لها، وتمضي على نحو ٍ تصاعديٍ، وذلك إيمانًا من السلطنة بأن أي تنمية لا تقوم على إن الإنسان محورٌ لها سيكون مصيرها الفشل لا محالة، بل وأن تبعاتها ستنعكس سلبا على المجتمع.*

*وقد تضمن التقرير الوطني لحقوق الإنسان في السلطنة الجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقًا لجدول أعمال التنمية المستدامة في خطط واستراتيجيات التنمية في عُمان، وفي مقدمتها خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016- 2020) ورؤية عُمان 2040.*

***سعادة الرئيس،***

*لقد أكدت سلطنة عمان مرارا وتكرارا أن لديها التشريعات والمؤسسات الكافية لحماية حقوق الإنسان على أراضيها، ولا أدل على ذلك مما حفل به تقرير السلطنة من عدد كبير من التشريعات ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان، علاوة على ما أكد عليه التقرير من توفر المؤسسات المعنية بدعم تمتع العمانيين والمقيمين على أرض السلطنة بحقوق الإنسان، بما يتوافق مع المواثيق الدولية التي تُعد وفقًا لما أفصح عنه النظام الأساسي للدولة جزءًا من قانون البلاد النافذ.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

*لا شك أن الحق في التعليم يعد من أسمى الحقوق بعد الحق في الحياة، وتوفيره لأفراد المجتمع يمكنهم من الخروج من حالة الجهل إلى حالة التنوير. وفي عمان كانت إتاحة هذا الحق للعمانيين وغيرهم من أولويات الحكومة منذ عام 1970، وتمثل ذلك بالسعي في الإسراع من وتيرة بناء المدارس في شتى أرجاء السلطنة رغم وعورة التضاريس الجغرافية، إلا أن ذلك لم يقف عائقًا أمام هدف نشر العلم في ربوع عمان، فضلا عن تطوير مناهج التعليم بما يواكب تطورات العصر ويعزز ثقافة حقوق الإنسان.*

*والآن، وبعد مرور 50 خمسين عامًا من مسيرة النهضة المباركة، أصبحت السلطنة تدعم مسار ترسيخ الابتكار ضمن أهداف التعليم الوطنية، ليتمكن الطالب من مواكبة التطورات العلمية التي يشهدها العالم، لاسيما في المجال التقني.*

***سعادةَ الرئيسِ، السيداتُ والسادةُ،***

 *وفي مجال الرعاية الصحية اعتمدت السلطنة على استراتيجية وطنية صحية (الصحة 2050)، وفي سبيل مواجهة جائحة كورونا (كوفيد 19) شكلت السلطنة لجنة عليا للتعامل مع الجائحة، وأسهمت قرارات هذه اللجنة في احتواء هذا الوباء والحد من تفشيه، مع الحفاظ على الحقوق الإنسانية وبالأخص حق الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطنة للحد من تفشي هذه الجائحة تقديم الفحوصات والعلاج المجاني لجميع المصابين بالفيروس من المقيمين الذين لا يملكون إمكانية سداد تكلفة الفحص والعلاج لأي سبب كان، كما وفرت الحكومة مراكز للعزل المؤسسي للذين لا تتوفر لديهم أماكن العزل المنزلي الصحية، علمًا أن السلطنة تسعى جاهدة بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية للحد من تفشي الجائحة، علاوة على التنسيق مع الشركات المصنعة للقاح للحصول عليه وتوفيره للمواطنين والمقيمين في السلطنة، وقد بدأ التلقيح في السلطنة في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر من العام المنصرم.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

 *تتمتع المرأة في سلطنة عمان بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها الرجل. وتعد السلطنة من الدول الرائدة في المنطقة في مجال حقوق المرأة. حيث يفوق عدد النساء والفتيات المسجلات في مؤسسات التعليم العالي عدد الرجال. كما أن عدد النساء المشاركات في القوى العاملة يزداد يوما بعد يوم، كما تضمن التشكيل الوزاري لمجلس الوزراء الصادر في 18 من أغسطــــس سنــة 2020م، ثلاث نساء، كما تمَّ تعيين امرأة في منصب رئيسة هيئة، وثلاث نساء في منصب وكيل وزارة، كما تشغل المرأة العديد من المناصب في مختلف الوحدات الحكومية والخاصة.*

*علاوة على ما سبق، فقد تم تعيين (15) خمس عشرة امرأة في مجلس الدولة والذي نيط به العديد من الصلاحيات التشريعية والرقابية، وتشغل إحدى النساء منصب نائب أول لرئيس مجلس الدولة، في حين فازت المرأة في انتخابات مجلس الشورى للفترة التاسعة (2019-2023) بمقعدين اثنين علمًا بأن عددَ مَنْ يحق لهن التصويت من النساء بلغت نسبته (47.3%) من إجمالي عدد الناخبين ، كما تحظى المرأة بحق الترشح والتصويت في عضوية المجالس البلدية، حيث أثمرت انتخابات المجالس البلدية عن فوز عدد من النساء في عضوية تلك المجالس.*

***سعادةَ الرئيسِ، السيداتُ والسادةُ،***

*وفي مجال الحق في العمل واصلت الحكومة جهودها - وما زالت - من أجل توفير فرص عمل لأكبر عدد من المواطنين من كلا الجنسين لخفض نسبة الباحثين عن عمل.*

 *وينظم قانون العمل العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، وذلك لإيجاد قدر من التوازن بين حقوق والتزامات أصحاب هذه العلاقة، كما تقوم السلطنة بإجراء حوار مستمر بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة والعمال وأصحاب الأعمال)، علمًا بأنه تتم الآن دراسة مشروع قانون عمل جديد يتماشى مع التطورات المستقبلية في مجال حقوق العمال علاوة على مراعاته مواثيق منظمة العمل الدولية.*

*ومن أجل تعزيز حقوق العمال الأجانب، صدر القرار رقم (157/2020) من شرطة عُمان السلطانية بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب، حيث تم بموجب هذه التعديل إلغاء ما يسمى بـ "شهادة عدم الممانعة" من صاحب العمل بما يسمح للعامل الأجنبي الانتقال من صاحب عمل إلى آخر بإرادته الحرة؛ مما سيوفر مزيدًا من الحماية للعمال من كافة أشكال التعسف والاستغلال والعمل القسري، وكلها أفعال مجرمة بحكم القانون.*

*كما صدر مؤخرًا نظام الأمان الوظيفي، والذي هو بمثابة نظام تأميني لمواجهة الظروف الطارئة التي يتعرض لها العاملون في القطاع الخاص، ويعتبر هذا النظام إحدى الركائز الداعمة لتشجيع العمل في هذا القطاع الحيوي.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

*لقد أجريت انتخابات مجلس الشورى للفترة التاسعة في 2019م، وكانت لها أهميةٌ كبيرةٌ في تعزيز مشاركة المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية في انتخاب أعضاء مجلس الشورى الذي يتمتع بالعديد من الاختصاصات التشريعية والرقابية، حيث اختار المواطنون العُمانيون ستة وثمانين 86 عضوًا في مجلس الشورى، يمثلون كافة ولايات السلطنة البالغ عددها إحدى وستين 61 ولاية لمدة أربع سنوات.*

 *وتُعَدُّ أيام الانتخابات سواءً أكانت لمجلس الشورى أم للمجالس البلدية يوما عمانيا مميزا، تسود فيه مظاهر المشاركة السياسية من كافة أطياف المجتمع مما يكرس بحقّ حرية المشاركة السياسية التي أتاحتها السلطنة للمواطنين، بما يعزز دورهم في بناء الدولة.*

***سعادةَ الرئيسِ، السيداتُ والسادةُ،***

*قامت حكومة بلادي بجهود ملموسة لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر من خلال اتخاذ عدد من الخطوات الفعالة والتي من بينها: تنفيذ حملة توعية وطنية بعنوان "إحسان" في عام 2017م هدفت إلى زيادة الوعي بجرائم الاتجار بالبشر، كما أقامت الجهات المختصة بالحكومة ورشًا تدريبية مكثفة وتخصصية في مجال مكافحة الإتجار بالبشر، علاوة على إقامة ندوة وطنية سنوية لموظفي إنفاذ القانون العاملين في مؤسسات الادعاء العام وشرطة عُمان السلطانية ووزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية بمشاركة اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان ومنظمات دولية.*

*وقد تم استحداث وحدة متخصصة للتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر في الادعاء العام في عام 2017م، وكذلك استحداث دائرة متخصصة في المحاكم للنظر في هذه القضايا، وأقسام متخصصة في كل من: شرطة عُمان السلطانية، ووزارة الخارجية، ووزارة العمل، كما قام مجلس الوزراء في الشهر الجاري باعتماد خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وهذا ما يؤكد حرص السلطنة على العمل مع المجتمع الدولي لمحاربة هذه الظاهرة.*

*وإدراكًا من السلطنة بضرورة تكريس مبادئ حقوق الإنسان على المستوى الوطني، فإن تأهيل كادر وطني قادر على التعاطي مع الملفات الحقوقية في السلطنة هو السبيل الأنسب لترقية حقوق الإنسان. ولأجل ذلك، فإن اللجنة العمانية لحقوق الإنسان تعمل على ضمان وصون حقوق الإنسان عبر الإجراءات الوقائية المتمثلة في ترسيخ حقوق الإنسان لدى مختلف شرائح المجتمع، وكذلك من خلال الإجراءات اللاحقة المتعلقة باستقبال الشكاوى الفردية التي تصل إليها من المواطنين وغير المواطنين واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها بالتنسيق مع الجهات المعنية.*

*كما تم إنشاء اللجنة العمانية للقانون الدولي الإنساني، والتي تسعى إلى نشر وترسيخ الوعي بمبادئ وأهداف وغايات القانون الدولي الإنساني على صعيد المؤسسات والأفراد، وتبادل الخبرات مع الجمعيات والمنظمات والهيئات العاملة في هذا المجال بهدف تعزيز التعاون، وضمان تنفيذ وتفعيل أحكام القانون الدولي الإنساني في السلطنة عبر التنسيق بين الجهات المختصة من خلال مراجعة التشريعات ذات العلاقة بالقانون الدولي الإنساني وتقديم التوصيات اللازمة في هذا الشأن، أخذًا في الاعتبار أن السلطنة هي طرف في عدد كبير من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

*تلتزم السلطنة بمواصلة تقديم المساعدات الخارجية للدول النامية في صورة منح لأسباب إنسانية وتنموية في كل أنحاء العالم. وقد استفاد من هذه المساعدات عدد من الدول. علاوة على ذلك، تقدم الجمعيات الخيرية العمانية وعلى رأسها الهيئة العمانية للأعمال الخيرية والتي أتشرف أن أكون رئيس مجلس إدارتها، مساعدات إغاثة عاجلة عند حدوث الكوارث الطبيعية وفي حالات الزلازل والمجاعة في مختلف بقاع العالم، مما يؤكد دور السلطنة الكبير في التقليل من معاناة الإنسان في الظروف الصعبة التي قد يتعرض لها في مختلف بقاع الأرض، دون تمييز بين جنس أو لون أو دين.*

***سعادةَ الرئيسِ،***

*على الرغم من أن السلطنة تقع في منطقة إقليمية مضطربة، إلا أن ذلك لم يثنها عن البحث عن حلول سلمية لإنهاء النزاعات التي يشهدها الإقليم. ذلك أن العمل على توطيد السلم والأمن الدوليين يقع في صميم ما تؤمن به السلطنة لأسرة دولية تنعم بالخير والتآلف بين شعوبها. وفي سبيل ذلك سعت السلطنة – وما زالت - من أجل الاضطلاع بدورها الفعال كأحد أعضاء الأسرة الدولية، وتمثل ذلك إما في التنسيق في عمليات إعادة الرهائن إلى بلدانهم، أو في استقبال الجرحى من البلدان التي تندلع فيها نزاعات مسلحة والتكفل بعلاجهم ومن ثم تأمين عودتهم إلى بلادهم، علاوة على جهودها التي تبذلها في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في الإقليم.*

***التحدياتُ والأولوياتُ:***

*تتبع السلطنة منهجية تتسم بالشفافية والتدرج، وتواجه شأنها شأن بقية الدول عددًا من التحديات الوطنية من أهمها:*

* *تأثر تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للسلطنة، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، حيث تعتمد السلطنة في دخلها على النفط بنسبة كبيرة.*
* *غياب آليات تعاون فعّالة وشفافة مع بعض الدول المُرسلة للعمالة بما يحقق ممارسات فعّالة لحقوق الإنسان.*
* *محدودية الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية المؤهلة على غرار العديد من الدول النامية، أدى إلى عدم نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق، وتعزيز وجودها في مختلف الاختصاصات المهنية والأكاديمية.*
* *تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وما نتج عنه من مصاعب صحية واقتصادية عديدة.*
* *زيادة أعداد مخرجات التعليم والتي تعد تحديًا كبيرًا للعديد من حكومات العالم، ومن بينها السلطنة، وذلك نظرًا لاتساع الفجوة بين أعداد المخرجات وفرص العمل المتاحة، إلا أن ذلك لم يثن بلادي عن التزامها بتوفير التوظيف للمواطنين واقتراح خطط للتوظيف في القطاع الخاص، والذي تعول عليه الحكومة بأن يكون رافدًا أساسيًا للاقتصاد الوطني. وفي سبيل ذلك، قطعت السلطنة شوطًا كبيرًا في إذكاء روح العمل الحر لدى فئة الشباب، وسهلت كل الإجراءات المتعلقة بالانخراط في تأسيس الشباب لمشاريعهم الخاصة، ومن أجل تحقيق هذا المطلب تم تأسيس حاضنات ممولة ومؤسسة من قبل الحكومة من أجل رفد القطاع الخاص بكوادر وطنية. وكل هذا يأتي انسجامًا مع حرص السلطنة على تطبيق مبدأ الحق في العمل الذي تؤمن به السلطنة إيمانا تاما وأكد عليه نظامها الأساسي، ليستطيع الفرد تأمين حياته بما يتناسب مع التطورات في المجتمع، حيث جاء إنشاء هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم السلطاني رقم 107/2020 كأحد جهود السلطنة المبذولة في هذا المجال.*

 *وتفضلوا جميعًا خالص شكري وتقديري على الجهود التي تبذلونها عبر مجلسكم الموقر هذا في خدمة الإنسان وحمايته، وتحقيق طموحاته وتطلعاته.*

***والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،***